

الصين تدرس بحذر الفرص المتوفرة في أفغانستان تحت حكم طالبان

ويشمل ذلك لقاءات كوفيد - 19 التي يجتازها الشعب الأفغاني، ويعطي الوضع السياسي الأفغاني الصيني موقفا قويا.

ولكن تأثير كبير على باكستان، والتي تعتبر أكبر راع لطالبان، ومن ضمن جيران أفغانستان، وعملت الصين على توحيد مواقفها تجاه روسيا وإيران وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي المقابل، بدأ التأثير الغربي في الانحلال بسبب الانسحاب الفوضوي للقوات الأميركية وقوات الناتو، وسقوط الرئيس أشرف غني وإغلاق السفارات الغربية.

ويتعاظم اهتمام الصين بالفرص الاقتصادية المتاحة على الأراضي الأفغانية، حيث كان للصين بالفعل بعض المشاركة في الموارد المعدنية الهائلة لأفغانستان، بما في ذلك منجم مس عينك للنحاس بالقرب من كابول وإنتاج النفط في حوض أمو داريا في الشمال. ولكن الأهم من ذلك هو موقع أفغانستان، الواقع مباشرة في مسار

مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو مشروع بنية تحتية عالمي ضخم يربط شرق آسيا بأوروبا. وقد ناقشت الصين مع باكستان خطة تحويل أفغانستان إلى مسار آخر للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وفي حالة نجاحها في ذلك، فستعزز الخطة الترابط التجاري الإقليمي وتساعد على استقرار البلاد من خلال التنمية الاقتصادية. ولن يأتي أي من تلك النجاحات على جناح السرعة، والأمر متوقف على قيام طالبان بتأمين البلاد على الصعيد الداخلي. وحتى إذا تم ذلك، فستظل أفغانستان وجهة استثمارية عالية المخاطر، فقد أظهرت أربع هجمات ضد مواقع صينية ومواطنين صينيين في باكستان في الأشهر الخمسة الماضية لكافة ربط علاقات مع دولة منقسمة وغير مستقرة.

يون صن
مدير برنامج الصين
في مركز ستيمسون بواشنطن

أرسلت حركة طالبان بصورة متكررة إشارات حسن نية إلى الصين منذ أن فرضت سيطرتها على مدينة كابول، ووعدت الحركة بعدم إيذاء الإرهابيين الذين قد يستهدفون جيرانها، وأعربت عن دعمها لمبادرة الحزام والطريق الصينية وقالت إنها تامل في المشاركة في الممر الاقتصادي الذي سيربط الصين بباكستان. وفي حين أن الصين سعيدة بهذه المبادرة، وقدمت بدورها آراء إيجابية حول الحركة، إلا أنه من غير المرجح إطلاق أي مشاريع ضخمة في المستقبل القريب. لكن، إذا تحسن الوضع من وجهة نظر الصين، فإن الكثيرين في الصين توافقون لاستغلال الفرص التي يمكن لأفغانستان تقديمها.

ولدى الصين ثلاثة معايير تُحدد في ضوءها علاقاتها مع طالبان، المعيار الأول: هو انتصار مسلح سريع وواضح وبلا منازع، وقد تم تلبية ذلك من خلال استيلاء الحركة على بنجشير، والمعيار الثاني: هو السياسة الداخلية لطالبان وعلاقتها مع الجماعات الإسلامية المتطرفة وخاصة الأويغور الموجودين في أفغانستان، ويبدو أن طالبان إلى الآن تلتزم بسياسات داخلية أكثر اعتدالا مقارنة بالنهج الوحشي والقمعي الذي اتبعته عندما حكمت البلاد في الماضي. كما قالت الحركة إن المتشددين لا يمكنهم استخدام الأراضي الأفغانية لاستهداف دول أجنبية، والمعيار الثالث: هو كيفية تعامل الدول الأخرى مع حكومة طالبان، فلا ترغب الصين في أن تكون الدولة الوحيدة التي تمد جسور التواصل مع الحركة، لذا فإن رؤية تركيا وروسيا وإيران وقطر وهي تتواصل مع الحركة، يشجع الصين على المضي قدما.

وأظهرت الصين رد فعل إيجابي في ما يتعلق بانتصار حركة طالبان، وهو تناقض صارخ مع موقفها تجاهها في السابق، حيث تجاهلت الصين الحركة عندما استولت على البلاد في عام 1996. وتعتقد وزارة الخارجية الصينية أن "الوضع في أفغانستان قد تغير بشكل جذري"، مما يعني أن الصين ترى انتصار حركة طالبان انتصارا كاسحا ونهائيا. وقالت الوزارة أيضا "إن مستقبل ومصير أفغانستان عاد إلى أيدي الشعب الأفغاني" والرسالة الأساسية هنا هي أن حركة طالبان، في نظر الصين، هي من يمثل الشعب الأفغاني. وتشير التقديرات إلى موافقة بكين على شرعية طالبان والاعتراف بانتصارها، وعلى الرغم من أن الصين قد لا تكون أول من يعترف رسميا بنظام طالبان، إلا أنها لن تكون الأخيرة.

وأحد الأسباب الرئيسية لرد فعل الصين الإيجابي تجاه طالبان هو أن ما حصل يعد هزيمة كبرى للولايات المتحدة، والذي تزامن مع تصاعد التوتر العالمي بين القوتين العظميين، وبالنسبة للصين، فإن انتصار طالبان يعني فشل كل من التدخل العسكري الأميركي والتجربة الديمقراطية الغربية. وصورت الصين طالبان على أنها تمثل الشعب الأفغاني، للتجريح في العملية العسكرية التي استمرت عشرين عاما، كما صورت الشعب الأفغاني وكأنه رفض أن يكون "دمية" في يد الولايات المتحدة، فهو الآن البناء المنتصرون لدولة قومية. وهو تحول صارخ عن الأيام التي كانت تنظر فيها بكين إلى حركة طالبان على أنها تدعم الإرهابيين وتقرض حكما داخليا شديد القسوة، والنظرة الجديدة القائلة بأن سيطرة طالبان على كابول كانت حركة شعبية، تتطابق بشكل لافت مع اعتماد الصين على المؤهلات الثورية لأخذ شرعيتها.

والآن وبعد أن تم الإعلان عن تشكيل الحكومة، فمن المتوقع أن تبدأ الصين وطالبان علاقة إيجابية إلى حد ما، وتعددت بكين بتقديم 31 مليون دولار من المساعدات، في أفغانستان.

اعتماد مفرط على المتعاقدين أفضل الحرب الأميركية على الإرهاب

الشركات الخاصة ركزت على المكاسب المالية بدل تحقيق الهدف



المستفيد طالبان

المتحدة على استخدام القوات الجوية الأفغانية لطائرات هليكوبتر أميركية الصنع. وكان الأفغان يفضلون طائرات الهليكوبتر الروسية فهي أسهل في الطيران، ويمكن للأفغان صيانتها كما أنها مناسبة للمناطق الوعرة.

وعندما انسحب المتعاقدون الأميركيون مع القوات الأميركية في فصلي الربيع والصيف، أخذين معرفتهم بكيفية الحفاظ على الطائرات التي توفرها الولايات المتحدة معهم، قال كبار القادة الأفغان للولايات المتحدة إنها حرمتهم من ميزة أساسية واحدة على طالبان.

ويشير هارتونج إلى الفساد الناتج عن المليارات من الدولارات غير الخاضعة للمراقبة الدقيقة التي ضختها الولايات المتحدة في أفغانستان كأحد الأسباب المركزية لفقدان الحكومة الأفغانية التي تدعمها الولايات المتحدة التأييد الشعبي، وانهار الروح المعنوية لدى المقاتلين الأفغان.

واتهمت هيلاري كلينتون عندما كانت وزيرة للخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما، المتعاقدين بأنهم لجأوا إلى دفع الأموال للجماعات المسلحة حين يتعرضون للمخاطر في ساحات القتال، مما يجعل أموال الحماية أحد أكبر مصادر تمويل طالبان.

واعتمدت الولايات المتحدة جزئيا على المتعاقدين الدفاعيين لتنفيذ إحدى المهام الأكثر أهمية في مساعيها لتحقيق النجاح في أفغانستان، وهي المساعدة في إنشاء وتدريب الجيش الأفغاني وقوات الأمن الأخرى لتتمكن من مواجهة الجماعات المتطرفة والمتمردين، بما في ذلك طالبان.

وقالت فينتوري إنه من الواضح أن الكوماندوز الأفغان هم الذين تلقوا تدريبات مستمرة من قوات العمليات الخاصة الأميركية وأخرون هم من خاضوا معظم القتال ضد طالبان الشهر الماضي. وأشارت إلى أن الاعتماد بشكل أقل على المتعاقدين من القطاع الخاص، ووبرجة أكبر على الجيش الأميركي كما في الحروب السابقة، ربما كان سيمنح الولايات المتحدة فرصا أفضل للنصر في أفغانستان.

وتذكر الدراسة أن هاري ستونكيوفر، نائب رئيس شركة بوينغ آنذاك، قال لصحيفة وول ستريت جورنال بعد شهر من الهجمات إن "أي عضو في الكونغرس لا يصوت للحصول على الأموال التي نحتاجها للدفاع عن هذا البلد سيبحث عن وظيفة جديدة بعد نوفمبر المقبل".

ونهب ما يصل إلى ثلث عقود البنثاغون إلى خمسة مصري أسلحة فقط. وفي السنة المالية الماضية، على سبيل المثال، كانت الأموال التي حصلت عليها شركة لوكهيد مارتن وحدها من عقود البنثاغون تعادل مرة ونصف الميزانية الكاملة لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفقا للدراسة.

وقال مشرعون ومحققون حكوميون خاصون إن وزارة الدفاع الأميركية ضخت عقودا أكثر مما يمكن أن تشرف عليها، حيث جنن مسؤول بالحزب الجمهوري في فلوريدا، على سبيل المثال، الملايين من الأرباح الزائدة عما حدده المشرعون عندما منحت الولايات المتحدة عقدا فريدا من نوعه لقوافل الوقود من الأردن إلى العراق، وفقا للدراسة.

وكان الصعق بالكهرباء لما لا يقل عن 18 من أفراد الخدمة بسبب الأسلاك السيئة في القواعد في العراق، وبعضها بسبب المقاول الرئيسي، وشركة "كي. بي. آر" (براون ورووت سابقا)، من حالات عديدة أشارت فيها تحقيقات الحكومة إلى أعمال لوجستية وأعمال إعادة إعمار رديئة.

ويلفت انتصار طالبان المهمل الشهر الماضي في أفغانستان الانتباه الآن إلى عواقب وخيمة، ربما أدى مدى اعتماد الولايات المتحدة على المتعاقدين إلى زيادة الصعوبات التي تواجه قوات الأمن الأفغانية.

جودي فينتوري، وهي ضابطة سابقة في القوات الجوية وباحة في قضايا الفساد والدول والهشة في مركز كارنيغي للسلام الدولي والتي لم تشارك في الدراسة، إلى إصرار الولايات المتحدة على المتعاقدين على الإنفاق البنثاغون أكثر من الثلث، حيث خاضت الولايات المتحدة حربين متزامنتين في العراق وأفغانستان، وتنافس السياسيون في الولايات المتحدة لإظهار الدعم للجيش في بلد أصبح أكثر وعيا بالأمن بعد الحادي عشر من سبتمبر.

أعدت سيطرة طالبان على أفغانستان الجدل في الولايات المتحدة بشأن الحرب التي خاضتها على الإرهاب في البلاد وخاصة ما يتعلق بالتكاليف التي أظهرت دراسة نشرت الإثنين أن حوالي نصف المبلغ الذي أنفقه البنثاغون على الحرب على الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والذي يقدر بحوالي 7 مليارات دولار قد تم صرفها لصالح المتعاقدين وهو ما كان سببا في فشل الحرب.

واشنطن - تطرح دراسة أعدتها جامعة براون الأميركية مسألة اعتماد الولايات المتحدة في مهام أعادت إنجازها القوات المسلحة على شركات خاصة مما أسهم في فشل الأهداف المحددة في أفغانستان. وشملت الشركات الأميركية التي تعاقدت معها وزارة الدفاع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الخدمات اللوجستية في منطقة الحرب مثل تشغيل قوافل الوقود وتزويد خطوط الطعام، وامتدت تلك المهام إلى تدريب وتجهيز قوات الأمن الأفغانية التي انهارت بسرعة لافتة الشهر الماضي حين اجتاحت طالبان البلاد.

وفي غضون أسابيع، وقبل أن يكمل الجيش الأميركي انسحابه من أفغانستان، تمكنت طالبان بسهولة من هزيمة الحكومة الأفغانية والجيش الذي أنفق عليه الأميركيون مليارات من الدولارات على امتداد 20 عاما.

وصدر بيان الشهر الماضي عن رئيس المنظمة ديفيد جاي بيرنو أكد خلاله "على مدى عقدين تقريبا، قدم المقاولون الحكوميون دعما واسعا وأساسيا للقوات الأميركية والقوات المتحالفة، وللجيش الأفغاني وعناصر أخرى من الحكومة الأفغانية، وللمساعدة الإنسانية والاقتصادية للتنمية".

واستخدم المسؤولون الأميركيون المتعاقدين الخاصين كجزء أساسي من الرد العسكري الأميركي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وبدأ الأمر مع ديك تشيني نائب الرئيس آنذاك والذي كان المدير التنفيذي لشركة هالبريتون. وتقول الدراسة إن شركة هالبريتون تلقت أكثر من 30 مليار دولار للمساعدة في إنشاء قواعد وإدارتها في جامعة براون الأميركية بالتعاون مع مركز السياسة الدولية فيقول إنه "من الضروري أن يدرس الأميركيون الدور الذي لعبه الاعتماد على المتعاقدين من القطاع الخاص في حروب ما بعد الحادي عشر من سبتمبر".

ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل تدريب القوات الأفغانية إصرار وزارة الدفاع على تزويد القوات الجوية الأفغانية بطائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك وطائرات أخرى لا يعرف سوى القليل من المتعاقدين الأميركيين كيفية استخدامها.

وتحدث هارتونج، وهو مدير برنامج الأسلحة والأمن في مركز السياسة الدولية، عن الحالات التي أدى فيها

اعتماد البنثاغون على المتعاقدين إلى نتائج عكسية، قائلا "لو كانت الأموال فقط، لكان ذلك مشينا بما فيه الكفاية. لكن حقيقة أنها قوضت المهمة وعرضت القوات للخطر هي الأكثر إثارة للغضب".

وفي بداية هذا العام، قبل أن يبدأ باين الانسحاب الأميركي النهائي من أفغانستان، كان عدد المتعاقدين في أفغانستان والعراق أكبر بكثير من عدد القوات الأميركية. وقتل حوالي 7 آلاف جندي أميركي في جميع نزاعات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وحوالي 8 آلاف متعاقد، حسب تقديرات دراسة أخرى لشروع تكاليف الحرب.

وتقدم مجلس الخدمات المهنية، وهو منظمة تمثل الشركات المتعاقدة مع الحكومة، برقم أقل من وزارة العمل الأميركية، ويقول إن ما يقارب 4 آلاف متعاقد فيدرالي قد قتلوا منذ 2001.

وشهد بيان الشهر الماضي عن رئيس المنظمة ديفيد جاي بيرنو أكد خلاله "على مدى عقدين تقريبا، قدم المقاولون الحكوميون دعما واسعا وأساسيا للقوات الأميركية والقوات المتحالفة، وللجيش الأفغاني وعناصر أخرى من الحكومة الأفغانية، وللمساعدة الإنسانية والاقتصادية للتنمية".

واستخدم المسؤولون الأميركيون المتعاقدين الخاصين كجزء أساسي من الرد العسكري الأميركي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وبدأ الأمر مع ديك تشيني نائب الرئيس آنذاك والذي كان المدير التنفيذي لشركة هالبريتون. وتقول الدراسة إن شركة هالبريتون تلقت أكثر من 30 مليار دولار للمساعدة في إنشاء قواعد وإدارتها في جامعة براون الأميركية بالتعاون مع مركز السياسة الدولية فيقول إنه "من الضروري أن يدرس الأميركيون الدور الذي لعبه الاعتماد على المتعاقدين من القطاع الخاص في حروب ما بعد الحادي عشر من سبتمبر".

ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل تدريب القوات الأفغانية إصرار وزارة الدفاع على تزويد القوات الجوية الأفغانية بطائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك وطائرات أخرى لا يعرف سوى القليل من المتعاقدين الأميركيين كيفية استخدامها.

وتحدث هارتونج، وهو مدير برنامج الأسلحة والأمن في مركز السياسة الدولية، عن الحالات التي أدى فيها

الصراع على النفوذ في أفغانستان لم ينته بعد، ويمكن أن نشهد بداية التنافس بين الولايات المتحدة والصين في قلب أوراسيا

وتواصل الصين تحميل الولايات المتحدة المسؤولية عن مستقبل أفغانستان، ولا يعكس ذلك مسؤولية قيادية من جانب الصين بقدر ما يعكس تعذيب ضمير للجانب الأميركي، وقد طالبت الصين الولايات المتحدة بإشراك طالبان وقيادتها صوب اتجاه إيجابي، كما أرادت من الولايات المتحدة تقديم العون والمساعدة للحفاظ على عمل الحكومة واستقرار البلاد.

وتنظر الصين إلى التنمية في أفغانستان من خلال عدسة المنافسة بين القوى العظمى، وترى انسحاب الولايات المتحدة على أنه استراتيجية مزدوجة وخبيثة ومناهضة للصين، فمن جانب، زعم محلو الحكومة الصينية أن الانسحاب السريع لواشنطن كان يهدف إلى خلق فراغ أمني وإحداث فوضى في المناطق المحاذية للصين، كما زعموا أن تعكير أمن الحدود الغربية للصين هو محاولة أخرى لكبح جماح النجاح الصيني. ومن ناحية أخرى، فإن الانسحاب من أفغانستان سيجرب الإمكانيات الأميركية لإعادة تخصيصها وتركيزها في شرق آسيا، والذي يعد المسرح الأساسي للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين.

وعليه، فإن الصراع على النفوذ في أفغانستان لم ينته بعد، ويمكن أن نشهد بداية التنافس بين الولايات المتحدة والصين في قلب أوراسيا.